الفصل السادس

انتهاك حظر استخدام القوة

«تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على أنه :

« يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة» .

ويعد هذا أحد المبادئ الأساسية للنظام الدولى المعاصر .

١ـ نظام الأمن الجماعى

يقوم التنظيم الدولى الحالى ـ وفقًا لميثاق الأمم المتحدة ـ على أساس الأمن الجماعى، حيث يحظر على الدول أعضاء هذه الهيئة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وتتولى الأمم المتحدة وحدها مهمة الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين بما فى ذلك استخدام القوة .

وتستثنى من هذا الحظر حالة الدفاع الشرعى إذا ما توافرت الشروط والإجراءات التى ينص عليها الميثاق .

ولا يتسع المجال للكلام تفصيلاً عن نظام الأمن الجماعى، وتكفى الإشارة إلى أن مجلس الأمن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا

تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وإذا رأى المجلس أن هذه التدابير لا تفى بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجويّة والبحريّة والبرّية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى أو لإعادته إلى نصابه . . . (المواد ٣٩و٤١و٤٢ من الفصل السابع).

ومن ناحية أخرى، وضع الميثاق نظامًا لممارسة الدول لحقها الطبيعى فى الدفاع الشرعى، حيث نصّت المادة ٥١ على شروط وإجراءات قيام الدولة بالدفاع عن نفسها، فاشترطت وقوع هجوم مسلح عليها، وأن يكون استخدامها للقوة مؤقتًا لحين اتخاذ مجلس الأمن للتدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولى.

٢ـ تقديس الصهيونية للقوة

لجأت الصهيونية إلى تبنى القوة كوسيلة لإحياء المشاعر القومية لدى اليهود، وعملت على توفير أسبابها واستخدامها لتحقيق أهدافها.

فقامت بإعادة كتابة التاريخ اليهودى فى التوراة، حيث تحدث زعماؤها ومفكروها عما اتصف به الشعب اليهودى كشعب محارب ومدافع عن مقدساته، ودعت إلى خلق الإنسان اليهودى الجديد رافضة شخصية ـ يهودى الجيتو ـ الضعيف والخانع، فالحاخام (أليعازر) يقول: « إن السيف والقوس هما زينة الإنسان»، و(جابوتنسكى) يوصى الطلبة بالاحتفاظ بالسيف « إذ إن التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء»، (وبيچن) يرفع شعاره: « أنا أحارب . . إذن فأنا موجود» كما يقول: «إنه لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل». و(بن جوريون)يقول: « لقد سقطت يهوذا بالحديد والنار، وسوف تقام يهوذا بالحديد والنار».

وحرصت الجالية اليهودية أن تعمل ـ فى ظل الانتداب البريطانى ـ على إنشاء قواتها المسلحة بدءًا بتنظيم هاشومير (الحارس) وانتهاءً بالهاجاناه والمنظمات الإرهابية، وبعد إنشاء دولة إسرائيل بذلت حكوماتها المتعاقبة أقصى الجهود و خصصت الأموال الطائلة لكى تجعل من جيشها واحدًا من أقوى جيوش العالم، ولكى تنفرد بين دول المنطقة بالسلاح النووى.

وكانت تدرك أن تنفيذ أهدافها التوسعية لا يمكن أن يتحقق لتعارضها مع التنظيم الدولى وقرارات الشرعية الدولية، ومن ثم لجأت إلى استخدام القوة المفرطة لترويع جيرانها ولحملهم على قبول توسعاتها، واستخدمت ذريعة حماية أمنها وعدم الاعتماد على غيرها فى الدفاع عنها.

لقد كتب (چابوتنسكى) ـ مؤسس الصهيونية التصحيحية ـ أن على إسرائيل أن تقيم جداراً حديديًّا فى وجه الفلسطينيين لردعهم وحملهم على قبول الهدف الصهيونى، ولم يكن هو وحده الذى يؤمن بهذه الفكرة، بل كان (بن جوريون) وجميع من خلفه فى حكم إسرائيل مقتنعين بها.

٢ـ المذابح الإسرائيلية

اتسم المشروع الصهيونى ـ باعتباره استعماراً استيطانيًّا ـ بالعنف واللجوء إلى القوة لتنفيذه رغمًا عن الفلسطينيين الرافضين له، ومن ثم أنشأت الجالية اليهودية فى فلسطين قوات الهاجاناه لحماية مستوطناتها، وقامت بتدريبها وتسليحها وإعدادها وجعلت منها نواة لجيشها بعد إقامة الدولة، ثم خاضت حرب ١٩٤٨ التى تمكنت من خلالها من التوسع على حساب الأراضى العربية.

ولكن قادة إسرائيل لم يقنعوا بما حققته لهم تلك الحرب، واعتبروا أن حدود دولتهم هى ما يصل إليها جنودهم، وشجعتهم الانتصارات على جيوش خمس دول عربية على اتباع سياسة الردع واستخدام القوة المفرطة ضد هذه الدول دون أى اعتبار للشرعية الدولية الممثلة فى النظام الدولى و حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية.

كان داڤيد بن جوريون ـ الذى لقب بالنبى المسلح ـ لا يؤمن بغير القوة المفرطة وسيلة لردع العرب وحملهم على قبول المشروع الصهيونى وفرض شروطه عليهم، وكان بجانبه قادة عسكريون من أمثال (موسى ديان) الذى كان يرى مواصلة الحروب ضد العرب لمجرد تعبئة المجتمع الإسرائيلى وإثارة حماسه، ويقترح من أجل ذلك القيام بعمليات عسكرية ضد مصر أو الأردن أو سوريا! . وكذلك آرييل شارون وإسحق لاڤون وغيرهم، وسجل إسرائيل حافل بالمذابح التى ارتكبتها سواء انتقامًا لحوادث التسلل عبر الحدود أو لتحقيق مكاسب سياسية.

ومن هذه المذابح[1]:

- مذبحة قبية عام ١٩٥٣ : ٦٧ شهيداً وعدد كبير من الجرحى وتدمير ٥٦ منزلاً ومسجداً أو مدرسة.
- مذبحة نحالين عام ١٩٥٤ : ١١ شهيداً و١٤ جريحًا.
- مذبحة غزة عام ١٩٥٥ : ٣٩ شهيداً و٣٣ جريحًا.
- مذبحة خان يونس عام ١٩٥٥ : ٦٦ شهيداً و ٧٠ جريحًا.
- مذبحة قلقيلية عام ١٩٥٦ : ٧٠ شهيداً و٦٠ جريحًا.
- مذبحة كفر قاسم عام ١٩٥٦ : ٤٣ قتيلاً.
- مذبحة مدرسة بحر البقر : ٤٥ طفلاً شهيداً و١٠ جرحى.
- مذبحة صابرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ (بالتواطؤ الإسرائيلى) : ٣٢٩٧ شهيداً.
- مذبحة الحرم الإبراهيمى عام ١٩٩٤ : ٦٠ شهيداً وعدد كبير من الجرحى المصلين.
- مذبحة قانا عام ١٩٩٦ : مئات الشهداء والجرحى.

٤ ـ الحروب الإسرائيلية ضد الدول العربية

شنت إسرائيل ضد مصر والدول العربية الأخرى حروبًا عدوانية، مما يعد انتهاكًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة لمبدأ حظر استعمال القوة، فى العلاقات الدولية ولمبادئ قانون الحرب.

كانت حرب السويس عام ١٩٥٦ نتيجة لتواطؤ إسرائيل مع الاستعمارين البريطانى والفرنسى وبهدف تحقيق المصالح المتبادلة للجانبين، فقد استهدفت إسرائيل التوسع فى سيناء وغزة وزعزعة نظام الحكم وإثبات عجز مصر عن الدفاع عن قناة السويس. أما بريطانيا وفرنسا، فقد كان هدفهما الأساسى استعادة السيطرة على القناة واحتلال المنطقة المحيطة بها.

---

(١) انظر: كتاب د. هيثم الكيلانى: الإرهاب يؤسس دولة (دار الشروق).

أما حرب ١٩٦٧، فقد قامت إسرائيل بشنها على مصر رغم تيقنها من أن عبد الناصر لم يكن يريد الهجوم عليها (وهو ما اعترف به قادتها)، وبالرغم من اتفاقه مع سكرتير عام الأمم المتحدة على تجميد الوضع فى خليج العقبة، واتفاقه مع الولايات المتحدة على إيفاد ممثل له إلى «واشنطن» لتسوية الأزمة سلميًا.

ولم تفرق إسرائيل فى تلك الحروب بين المدنيين والعسكريين ولا بين الأهداف المدنية والعسكرية، وقامت بقتل الأسرى منتهكة بذلك مبدأ أساسيًا من مبادئ القانون الدولى الإنسانى.

ففى حرب الاستنزاف ـ التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ ـ قامت القوات الإسرائيلية بقصف مصافى البترول فى السويس وتسببت فى تهجير سكان المنطقة، وقصفت قناطر ومحطة محولات الكهرباء فى نجع حمادى، ومصنع حديد أبى زعبل ومدرسة بحر البقر وأهدافًا مدنية فى العمق المصرى ومنطقة البحر الأحمر. واستخدمت فيها القوة المفرطة: الجوية، والصاروخية، والبحرية، وكانت حرب يوليو ٢٠٠٦ ضد لبنان حربًا تدميرية عنيفة، واستهدفت بها السكان المدنيين والأهداف المدنية انتقامًا من قيام ـ حزب الله ـ بأسر جنديين، مع عجزها عن تدمير أسلحة الحزب المذكور، رغم مواصلة الحرب لمدة أربعة أسابيع وقيام الولايات المتحدة بعرقلة الجهود الدولية لإيقاف الحرب من أجل تمكين القوات الإسرائيلية من تحقيق هذا الهدف.

ورغم فشل إسرائيل فى حربها ضد لبنان، وفى محاولة يائسة لاسترداد قوة الردع، شنت الدولة العبرية حربها ضد قطاع غزة مستخدمة القوة المفرطة ضد السكان المدنيين، والأهداف المدنية، وكانت حصيلة عدوانها سقوط ١٤٣٤ قتيلاً مدنيًا بينهم ٢٨٨ طفلاً و١٢١ امرأة، وإصابة ٥٣٠٣ مدنيين بينهم ٢٤٣٤ طفلاً وامرأة، وهدم ٢١ ألف مبنى بما فيها المستشفيات والمدارس والمساجد ومبانى الأمم المتحدة. (وذلك على نحو ما نتحدث عنه فى موضع تال).

٥ـ نظرية الأمن الإسرائيلية

تتبنى إسرائيل بشأن أمنها نظرية تتعارض كلية مع التنظيم الدولى القائم على أساس مبدأ الأمن الجماعى الذى يوكل إلى الأمم المتحدة مهمة صيانة الأمن والسلام الدوليين

ويحظر على الدول أعضاء المنظمة الدولية استخدام القوة أو التهديد بها باستثناء حالة الدفاع الشرعى محيطًا هذه الحالة بشروط وضوابط دقيقة حتى لا يساء استخدامه.

فإسرائيل ترفض تمامًا إسناد مهمة حماية أمنها إلى الأمم المتحدة، بل وتؤكد رفضها قيام أية دولة ـ ولو كانت حليفة لها ـ بهذه المهمة، متمسكة بأن يكون لجيشها وحده الدفاع عن أمنها حسب تصورها لهذا الأمن.

وتلجأ إسرائيل دائمًا إلى الخلط بين الأوراق فى تحديدها لأبعاد أمنها ومتطلباته، فهى تعتبر من حقها التوسع والاستيلاء على الأراضى العربية بحجة الحصول على حدود آمنة تستطيع الدفاع عنها، ومن هنا كان تفسيرها المغلوط لما ورد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عن: «حق كل دولة فى المنطقة فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة» رغم ما نص عليه القرار ذاته من الإشارة إلى مبدأ «عدم جواز اكتساب الأرض بطريق الحرب» و«ضمان سلامة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح»، وبالرغم من أن تفسيرها المغلوط للقرار يعنى تغليب أمنها على أمن بقية دول الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، تدعى إسرائيل لنفسها حق الدفاع الاستباقى عن نفسها Anticipatory Self Defence، خلافًا لما تستوجبه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة من وقوع هجوم مسلح ومواجهته بعمل عسكرى مؤقت ومتناسب مع درجة الهجوم لحين تدخل مجلس الأمن، ومن ثم شنت إسرائيل حروبها ضد الدول العربية دون توفر شروط الدفاع الشرعى على أساس هذه النظرية المزعومة (ومن المؤسف أن الولايات المتحدة أيضًا تتبنى نفس نظرية الدفاع الشرعى الاستباقى رغم رفض محكمة العدل الدولية لها، فى حكمها الصادر فى قضية ـ نيكاراجوا).

ويكفى للتدليل على مدى خطورة نظرية الأمن الإسرائيلية أن نشير لآراء بعض خبراء الأمن الإسرائيليين بشأن أمن بلادهم، فقد كتب شارون مقالاً جاء فيه:

- إن العداء العربى المحدق بإسرائيل هو العامل الرئيسى المؤثر فى هذه النظرية وتبلورها، فالعرب يرفضون اليهود لكونهم يهوداً!، والوطنية العربية تتطلع إلى «أرض إسرائيل» كأرض عربية مقدسة.

● إن الدول والشعوب العربية لن تقيم السلام مع إسرائيل إلا إذا أدركت أنها لا تستطيع إزالتها من الخريطة السياسية للشرق الأوسط .

● إن العمق الذى بدا كافيًا لنا إبان حرب ١٩٤٨ لم يكن كافيًا خلال حرب ١٩٦٧ ، والعمق الذى ولد فى أعقاب حرب ١٩٦٧ لم يعد كافيًا الآن للدفاع عن إسرائيل وحدودها .

● هناك خطوط حمراء يجب على إسرائيل وضعها هى :

ـ أن تتمكن إحدى الدول العربية المعادية من الحصول على إمكانية نووية، وتعطى إسرائيل نفسها الحق فى تدمير المفاعلات النووية التى تشك فى أنها قادرة على إنتاج السلاح النووى (الأمر الذى قامت فيه بالاعتداء على المفاعل العراقى، وتهدد إيران بالاعتداء على مفاعلاتها) .

ـ تبلور تجمعات عسكرية فى إحدى دول المواجهة أو دخول قوات دولة عربية أخرى إلى حدودها .

ـ غزو سورى للجنوب اللبنانى .

ـ قطع خطوط الاتصالات البحرية أو الجوية الإسرائيلية .

ـ خرق إحدى الدول للاتفاقيات المنعقدة مع إسرائيل .

(مقال شارون فى كتاب سياسة إسرائيل الأمنية ـ دار الجيل للنشر) .

ومن ناحية أخرى، كتب الخبير الإسرائيلى زيف شيف فى كتابه «الأمن للسلام» الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، عن متطلبات الأمن الإسرائيلى فى الضفة الغربية على النحو التالى :

* أن طبيعة أرض الضفة تحقق مزايا مهمة للقوات الإسرائيلية، إذ إن تلال مناطق يهودا، والسامرة وعرة وبها عدد محدود من الممرات، الأمر الذى يجعل من الصعب على الدبابات والقوات المدرعة المهاجمة تسلقها . . وعلى العكس توفر هذه التلال لأجهزة الرادار ومحطات الإنذار المبكر استكشاف قدوم الطائرات المعادية .

* تشكل الضفة الغربية العمود الفقرى الجبلى لأراضى إسرائيل الوسطى، والسيطرة على السطوح الشرقية للمنطقة الجبلية المتجهة نحو الساحل تمكن إسرائيل من صد هجوم القوات المعادية القادمة من غزة للأردن (Zeev Schif : Security For Peace) .

وبوجه عام، يتسع مفهوم أمن إسرائيل ليشمل حماية البلاد من خطر الهجوم القادم من الشرق، وحماية المستوطنات، ومحاربة الإرهاب. ويقترح خبراء الإستراتيجية الإسرائيلية اعتبار نهر الأردن الحد الأمنى الشرقى، وضم أراضى المستوطنات الإسرائيلية، وبقاء الكيان الفلسطينى منزوع السلاح، وسيطرة إسرائيل على المجال الجوى وعلى مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

* * *

obeikandl.com